مؤسسة الوطنية للتمويل الصغير شركة مساهمة مغفلة خاصة

تقرير مدقق الحسابات المستقل والبيانات المالية للفترة المنتهية في

31 كانون الأول 2016

دمشق الجديدة – سكن رقم/3/ – دمشق/سورية
هاتف: 26 55 612 /27 55 612 11 963+، فاكس: 28 55 612 11 963+

مؤسسة الوطنية للتمويل الصغير شركة مساهمة مغفلة خاصة

الفهرس

البيان	رقم الصفحة
• تقرير مدقق الحسابات المستقل.	
• قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2016.	1
• قائمة الدخل الشامل للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016.	2
• قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016.	3
• قائمة التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016.	4
• إيضاحات حول القوائم المالية.	5 - 44

دمشق الجديدة – سكن رقم/3/ – دمشق/سورية
هاتف: 26 55 612 /27 55 612 11 963+، فاكس: 28 55 612 11 963+

جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

Association of Syrian
Certified Accountants

شهادة محاسب قانوني

تقرير مدقق الحسابات المستقل إلى السادة مساهمي
مؤسسة الوطنية للتمويل الصغير شركة مساهمة مغفلة خاصة
دمشق – الجمهورية العربية السورية

الرأي

لقد دققنا القوائم المالية المرفقة لمؤسسة الوطنية للتمويل الصغير شركة مساهمة مغفلة والتي تتكون من قائمة المركز المالي كما في 31 كانون الأول 2016 ، وكل من قائمة الدخل الشامل ، والتغيرات في حقوق المساهمين ، والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في ذلك التاريخ ، وإيضاحات حول القوائم المالية بما في ذلك ملخص لأهم السياسات المحاسبية.

في رأينا إن القوائم المالية المرفقة تظهر بعدالة، من كافة النواحي الجوهرية، المركز المالي للشركة كما في 31 كانون الأول 2016 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية بذلك التاريخ وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية.وبماينسجم مع تعليمات مصرف سوريا المركزي وخصوصاً المتعلقة منها بالقوائم المالية.

أساس الرأي

لقد قمنا بتدقيقنا وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق. إن مسؤوليتنا وفقاً لتلك المعايير موضحة في فقرة "مسؤولية مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية" من تقريرنا. إننا مستقلون عن الشركة وفق لقواعد السلوك الأخلاقي للمحاسبين المهنيين الصادرة عن مجلس المعايير الأخلاقية الدولية للمحاسبين ، وقواعد السلوك المهني ذات الصلة بتدقيقنا للقوائم المالية في الجمهورية العربية السورية وقد قمنا بالالتزام بمسؤولياتنا الأخلاقية الأخرى وفقاً لهذه المتطلبات. في اعتقادنا إن أدلة التدقيق التي حصلنا عليها كافية وملائمة وتوفر أساساً لإبداء رأينا.

مسؤوليات الإدارة والمكلفين بالحوكمة حول إعداد القوائم المالية للشركة

إن الإدارة هي المسؤولة عن إعداد وعرض القوائم المالية بشكل عادل ووفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ، ووفقاً لتعليمات مصرف سورية المركزي وقرارات مجلس النقد والتسليف ، بالإضافة إلى تحديد نظام الرقابة الداخلي الضروري لإعداد قوائم مالية خالية من الأخطاء الجوهرية سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ.

عند إعداد القوائم المالية تكون الإدارة مسؤولة عن تقييم قدرة الشركة على الاستمرار في العمل والإفصاح عن المسائل المتعلقة بالاستمرارية عندما يتطلب الأمر ذلك واعتماد مبدأ الاستمرارية المحاسبي، ما لم تنوي الإدارة تصفية الشركة أو وقف عملياتها، أو عندما لا يتوفر لديها بديل واقعي إلا القيام بذلك.

إن القيمين على الحوكمة مسؤولون عن الإشراف على عملية إعداد التقارير المالية للشركة.

اسم الزميل غسان صندوق رقم الترخيص / ١١/٤٢٠ /
رقم ٣٥٠٠

جمعية المحاسبين القانونيين
في سورية

Association of Syrian
Certified Accountants

شهادة محاسب قانوني

مسؤوليات مدقق الحسابات حول تدقيق القوائم المالية

إن هدفنا الحصول على تأكيد معقول فيما إذا كانت القوائم المالية خالية بصورة عامة من أخطاء جوهرية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وإصدار تقرير تدقيق يتضمن رأينا. إن التأكيد المعقول هو تأكيد عالي المستوى، ولكن لا يضمن أن عملية التدقيق التي تمت وفقاً للمعايير الدولية للتدقيق سوف تكشف دائماً أي خطأ جوهري في حال وجوده. وقد تنشأ الأخطاء عن الغش أو عن الخطأ، وتعتبر جوهرية بشكل فردي أو بمجموعها فيما إذا كان من المتوقع تأثيرها على القرارات الاقتصادية المتخذة من المستخدمين بناءً على هذه القوائم المالية.

كجزء من عملية التدقيق وفقا لمعايير التدقيق الدولية فإننا نمارس التقدير المهني ونحافظ على الشك المهني طوال فترة التدقيق. حيث قمنا أيضاً:

- بتحديد وتقييم مخاطر الأخطاء الجوهرية في القوائم المالية، سواء كانت ناشئة عن غش أو عن خطأ، وتصميم وتنفيذ إجراءات التدقيق الملائمة لتلك المخاطر ، والحصول على أدلة تدقيق كافية ومناسبة والتي توفر أساساً لإبداء رأينا. إن مخاطر عدم اكتشاف خطأ جوهري ناتج عن الغش تفوق تلك الناتجة عن الخطأ، حيث يشمل الغش التواطؤ، التزوير، الحذف المتعمد ، سوء التمثيل أو تجاوز نظام الرقابة الداخلي.
- الحصول على فهم للإجراءات الرقابية الملائمة للتدقيق من أجل تصميم إجراءات تدقيق ملائمة للظروف، وليس بهدف إبداء رأي حول فعالية الرقابة الداخلية للشركة.
- تقييم ملاءمة السياسات المحاسبية المتبعة ومعقولية التقديرات المحاسبية والإيضاحات المتعلقة بها المعدة من قبل الإدارة.
- التوصل الى استنتاج حول ملاءمة استخدام الإدارة لمبدأ الاستمرارية المحاسبي، وبناءً على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها، استنتاج عما إذا كان هناك حالة جوهرية من عدم اليقين متعلقة بأحداث أو ظروف قد تثير شكوكاً هامة حول قدرة الشركة على الاستمرار في العمل. وفي حال الاستنتاج بوجود حالة جوهرية من عدم اليقين، يتوجب علينا لفت الانتباه في تقريرنا إلى الإفصاحات ذات الصلة الواردة في القوائم المالية، أو أن نعدل في رأينا إذا كانت هذه الإفصاحات غير كافية. إن استنتاجاتنا مبنية على أدلة التدقيق التي تم الحصول عليها حتى تاريخ تقريرنا. ومع ذلك، فإن أحداثاً وظروفاً مستقبلية قد تؤدي إلى توقف الشركة عن الاستمرار في العمل.
- تقييم العرض الإجمالي و هيكل ومحتوى القوائم المالية، بما في ذلك الإفصاحات، وفيما إذا كانت القوائم المالية تظهر العمليات والأحداث ذات العلاقة بطريقة تحقق عرضاً عادلاً.

نقوم بالتواصل مع القيمين على الحوكمة بخصوص نطاق وتوقيت التدقيق ونتائج التدقيق الهامة، بما في ذلك أي نقاط ضعف جوهرية في نظام الرقابة الداخلية نحددها خلال عملية التدقيق.

إفصاح حول متطلبات قانونية وتنظيمية

إن نطاق تدقيقنا يتضمن أيضاً التأكد من مدى التزام الشركة بتطبيق القوانين والأنظمة المعمول بها بالجمهورية العربية السورية وخصوصاً المتعلقة منها بالقوائم المالية.

تحتفظ الشركة بقيود وسجلات محاسبية منظمة بصورة أصولية وأن القوائم المالية متفقة معها ونوصي بالمصادقة عليها.

دمشق في 2017/06/01

المحاسب القانوني

غسان صندوق

جمعية المحاسبين القانونيين في سورية
ASCA
رخصة رقم ١١/٤٢٠
عام ٢٠١٣
المحاسب القانوني: غسان صندوق

قائمة المركز المالي كما تظهر في 31 كانون الأول 2016

المبالغ مدرجة بالليرة السورية

	إيضاح	كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	كما في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
الموجودات			
نقد في الصندوق	4	16,750	3,616,136
أرصدة لدى المصارف	5	14,834,737	46,004,662
ودائع لدى مصارف	6	-	115,000,000
صافي التسهيلات الائتمانية للأفراد	7	406,750,702	272,192,557
ذمم مدينة أخرى	8	20,488,423	23,971,860
موجودات ثابتة مادية (صافي)	9	45,027,044	22,414,718
موجودات ثابتة غير مادية (صافي)	10	782,857	1,461,657
موجودات ضريبية مؤجلة	11	4,820,452	5,161,849
الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي	12	29,250,000	29,250,000
مجموع الموجودات		**521,970,966**	519,073,440
المطاليب وحقوق المساهمين			
المطاليب			
ذمم دائنة	13	7,230,164	3,532,388
مصاريف مستحقة	14	7,325,156	4,183,019
إيرادات مقبوضة مقدماً	15	407,592	1,147,323
مجموع المطاليب		**14,962,911**	8,862,730
حقوق المساهمين			
رأس المال	16	585,000,000	585,000,000
تبرعات وهبات حكومية		300,000	300,000
نتيجة الدورة		(3,202,656)	(2,623,066)
خسائر متراكمة	17	(75,089,289)	(72,466,223)
صافي حقوق المساهمين		**507,008,055**	510,210,710
مجموع المطاليب وحقوق المساهمين		**521,970,966**	519,073,440

المدير المالي	الرئيس التنفيذي	رئيس مجلس الإدارة
خلدون موصلي	علي أسود	فارس كلاس

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

قائمة الدخل الشامل للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016
المبالغ مدرجة بالليرة السورية

	إيضاح	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
الايرادات التشغيلية	18	102,831,716	79,439,061
ايرادات أخرى	19	9,168,688	5,164,463
إجمالي الدخل التشغيلي		**112,000,403**	84,603,525
أرباح رأسمالية	9	**79,030**	-
المصاريف			
نفقات الموظفين	20	(60,107,531)	(46,981,133)
استهلاكات واطفاءات	9-10	(11,581,977)	(5,039,961)
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	7	-	(9,835,673)
مصاريف إدارية وعمومية	21	(43,118,631)	(25,434,379)
خسائر الموجودات الثابتة	9	-	(108,212)
مصروف ديون معدومة		(132,555)	-
إجمالي المصاريف		**(114,940,693)**	(87,399,358)
صافي الربح (الخسارة) قبل الضريبة		**(2,861,260)**	(2,795,833)
ايراد (مصروف) ضريبة الدخل المؤجلة	11	(341,396)	172,766
صافي الربح (الخسارة) بعد الضريبة		**(3,202,656)**	(2,623,066)
حصة السهم الأساسية والمخففة من ربح (خسارة) الفترة	22	**(0.55)**	(0.50)

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

قائمة التغيرات في حقوق المساهمين للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

المبالغ مدرجة بالليرة السورية

للفترة المنتهية في31 كانون الأول 2016

	رأس المال المدفوع	الأرباح / (الخسائر) المتراكمة	المجموع
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016	585,000,000	(75,089,289)	509,910,711
تبرعات مصرف سورية المركزي (سنوات سابقة)	300,000	-	300,000
أرباح / (خسائر) الفترة	-	(3,202,656)	(3,202,656)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	**585,300,000**	**(78,291,945)**	**507,008,055**

للفترة المنتهية في31 كانون الأول 2015

	رأس المال المدفوع	الأرباح / (الخسائر) المتراكمة	المجموع
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015	365,000,000	(72,466,223)	292,533,777
الزيادة في رأس المال	220,000,000	-	220,000,000
تبرعات مصرف سورية المركزي (سنوات سابقة)	300,000	-	300,000
أرباح / (خسائر) الفترة	-	(2,623,066)	(2,623,066)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	585,300,000	(75,089,289)	510,210,710

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

قائمة التدفقات النقدية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

المبالغ مدرجة بالليرة السورية

	إيضاح	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية			
الربح (الخسارة) قبل الضريبة		(2,861,260)	(2,795,833)
تعديلات:			
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	7	(1,890,815)	9,835,673
مصاريف الاستهلاك والإطفاء		11,581,977	5,039,961
خسائر (أرباح) رأسمالية	9	(79,030)	108,212
ديون معدومة		132,555	
الربح (الخسارة) التشغيلية قبل التغيرات في رأس المال العامل		**6,883,427**	12,188,013
التغيرات في رأس المال العامل			
(الزيادة)/ النقص في ودائع لدى المصارف	6	115,000,000	(115,000,000)
(الزيادة)/ النقص في صافي التسهيلات الائتمانية	23	(132,799,885)	(40,662,772)
(الزيادة)/ النقص في الذمم المدينة الأخرى	8	3,483,437	(18,164,060)
الزيادة / (النقص) في الذمم الدائنة	13	3,697,776	215,969
الزيادة / (النقص) في المصاريف المستحقة	14	3,142,136	771,126
الزيادة / (النقص) في المطاليب الأخرى	15	(739,731)	392,043
صافي التغيرات في رأس المال العامل		**(8,216,267)**	(172,447,694)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية		**(1,332,840)**	(160,259,680)
التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية			
(الزيادة)/ النقص في الموجودات الثابتة المادية	9	(33,436,472)	(12,080,545)
(الزيادة)/ النقص في الموجودات الثابتة غير المادية	10	-	(390,000)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية		**(33,436,472)**	(12,470,545)
التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية			
زيادة رأس المال المكتتب به		-	220,000,000
زيادة الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي		-	(11,000,000)
صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية		-	209,000,000
صافي التغير في النقدية ومافي حكمها		(34,769,311)	36,269,775
رصيد النقدية ومافي حكمها كما في بداية الفترة		49,620,798	13,351,024
رصيد النقدية ومافي حكمها كما في نهاية الفترة	24	**14,851,487**	49,620,798

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

إيضاحات حول القوائم المالية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016

1 الوضع القانوني ونشاط الشركة ومعلومات عامة :

1.1 مؤسسة الوطنية للتمويل الصغير شركة مساهمة مغفلة خاصة سورية تم ترخيصها بموجب القرار رقم 778/ م ن / ب 4 بتاريخ 23 تشرين الأول 2011 الصادر عن مجلس النقد والتسليف برأس مال قدره ثلاثمائة وثلاثون مليون ليرة سورية موزعة على/3,300,000/ سهم بقيمة اسمية /100/ ل.س للسهم الواحد ، مركزها الرئيسي في دمشق المزة – فيلات غربية شارع الاكثم بن صيفي، مدتها تسعة و تسعون عاماً تبدأ من 4 كانون الأول 2011 . كما تم إشهار و تسجيل الشركة في السجل التجاري رقم 85 تاريخ 26 كانون الثاني 2012 كما وافقت لجنة إدارة مصرف سورية المركزي في جلستها المنعقدة بتاريخ 13 شباط 2012 على تسجيل مؤسسة الوطنية للتمويل الصغير تحت الرقم (2) في سجل المؤسسات المالية الاجتماعية المصرفية، وتحرير رأس مالها المودع لدى المصرف المركزي .

تم زيادة رأس مال المؤسسة على مرحلتين حيث صدر قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم 724 بتاريخ 12 أيار 2013 بزيادة رأس مال المؤسسة بقيمة/35,000,000/ ل.س، وتمت الزيادة الثانية برأس المال وفق قرار وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك رقم 630 بتاريخ 26 آذار 2015 بقيمة/220,000,000/ ل.س ليصبح إجمالي رأس مال المؤسسة بعد الزيادة مبلغ /585,000,000/ ل.س موزعة على/5,850,000/سهم.

تم الاكتتاب على كامل أسهم المؤسسة من قبل مؤسسة الأمانة السورية للتنمية، الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية، والهيئة العامة للتشغيل و تنمية المشروعات، و إن المساهمة الكبرى تعود لمؤسسة الأمانة السورية للتنمية بنسبة (78,63%) من كامل رأس المال و بالتالي فإن البيانات المالية للمؤسسة سوف تدرج في البيانات المالية الموحدة لمؤسسة الأمانة السورية للتنمية.

افتتحت المؤسسة أول فروعها في دمشق بتاريخ 27 شباط 2012 و ثاني فروعها في اللاذقية بتاريخ 1 تموز 2012 و تم افتتاح مكتبي خدمات مرتبطين بفرع اللاذقية الأول في جبلة بتاريخ 1 تشرين الاول 2013 ، والثاني بطرطوس بتاريخ 12 آب 2014 .

1.2 غايتها: تقديم التمويل الصغير و المتناهي الصغر بالإضافة إلى خدمات مالية ومصرفية أخرى لشرائح معينة من السكان وفقاً لأحكام المرسوم التشريعي رقم /15/ تاريخ 15 شباط 2007 و تعليماته التنفيذية و تقديم الخدمات المالية و المصرفية التالية:

أ – قبول الودائع بالعملة السورية لآجال مختلفة. (لم تقم المؤسسة بقبول الودائع حتى تاريخ إعداد التقرير)

ب – تقديم القروض الصغيرة للشرائح المستهدفة من السكان .

ت – تقديم خدمات التأمين الصغيرة المرتبطة بقروضها و إعادة التأمين لدى إحدى شركات التأمين المرخصة في الجمهورية.(لم تقم المؤسسة بتقديم خدمات التأمين حتى تاريخ إعداد التقرير)

1.3 وفقاً لمحضر اجتماع الهيئة العامة العادية المنعقد بتاريخ 2016/04/11 وبناءً على موافقة مصرف سورية المركزي رقم 894/س/1/ تقرر توزيع المناصب في مجلس الإدارة المنتخب لولاية مدتها أربع سنوات اعتباراً من 2016/04/11 .

وبناء على اجتماع مجلس الإدارة المنعقد بتاريخ 27 نيسان 2017 أصبح تشكيل المجلس على الشكل التالي:

السيد فارس كلاس ممثلاً عن الأمانة السورية للتنمية	رئيس مجلس الإدارة
ترشيح السيدة سلاف عقيلي ممثلاً عن هيئة تنمية ودعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة	نائب رئيس مجلس الإدارة
ترشيح الدكتور كنان حسن ممثلاً عن الأمانة السورية للتنمية	عضو مجلس الإدارة
السيد هاشم أنور العقاد ممثلاً عن الأمانة السورية للتنمية	عضو مجلس الإدارة
السيد راكان رزوق ممثلاً عن الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية	عضو مجلس الإدارة

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

2 تطبيق معايير التقارير المالية الدولية الجديدة و المعدلة :

أ –معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة والتي ليس لها أثر جوهري على القوائم المالية:

تم اتباع معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة التالية والتي أصبحت سارية المفعول للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2016 في إعداد القوائم المالية للشركة، والتي لم تؤثر بشكل جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية للسنة والسنوات السابقة، علماً بأنه قد يكون لها تأثير على المعالجة المحاسبية للمعاملات والترتيبات المستقبلية:

- المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (14): حسابات التأجيل التنظيمية.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (1): عرض القوائم المالية والمتعلقة بالمبادرة بالإفصاح.
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (11): الاتفاقيات المشتركة والمتعلقة بالمعالجة المحاسبية لشراء الحصص في العمليات المشتركة.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (16): الممتلكات والآلات والمعدات، ومعيار المحاسبة الدولي رقم (38) الموجودات غير الملموسة: توضيح للطرق المحاسبية المقبولة للاستهلاك والإطفاء.
- التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (27): القوائم المالية المنفصلة والمتعلقة بالسماح للمنشآت بتسجيل الاستثمارات في الشركات التابعة والمشاريع المشتركة والشركات الزميلة باستخدام طريقة حقوق الملكية في القوائم المالية المنفصلة.
- التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): القوائم المالية والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) : الإفصاح عن الحصص في المنشآت الأخرى ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة والمتعلقة بتطبيق الاستثناء من التوحيد في الشركات الاستثمارية.
- التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2012 – 2014 والتي تغطي التعديلات الحاصلة على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (5) و (7) ومعايير المحاسبة الدولية أرقام (19) و (34).

ب– معايير التقارير المالية الدولية الجديدة والمعدلة الصادرة وغير سارية المفعول بعد:

لم تقم المؤسسة بتطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة والمعدلة الواردة أدناه الصادرة لكن غير سارية المفعول بعد:

* التحسينات السنوية على المعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة خلال الأعوام 2014 – 2016 والتي تغطي التعديلات الحاصلة على المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (1) و (12) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28). (التعديلات الحاصلة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (1) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28) يبدأ سريانها للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2018. أما التعديلات الحاصلة على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (12) تبدأ سريانها للفترات المالية التي تبدأ في أو بعد أول كانون الثاني 2017.

* التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (12): "ضرائب الدخل" والمتعلقة بالاعتراف بالموجودات الضريبية المؤجلة عن الخسائر غير المحققة. (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2017)

* التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (7): "قائمة التدفقات النقدية" والتي تهدف الى تقديم افصاحات إضافية في قائمة التدفقات النقدية لتمكن مستخدمي القوائم المالية من تقييم التغير في المطلوبات الناشئ من الأنشطة التمويلية. (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2017)

* التفسيرات للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (22): "المعاملات بالعملة الأجنبية والدفعات المقدمة". (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018)

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

يتناول التفسير المعاملات بالعملة الأجنبية أو جزء من المعاملات الاعتبارات التالية:

- اعتبار القيمة أو الثمن بالعملة الأجنبية.
- تعترف المنشأة بالموجودات المدفوعة مقدماً أو بمطلوبات الإيرادات المؤجلة قبل الاعتراف بالموجودات ذات الصلة أو الإيرادات أو المصاريف.
- تعترف المنشأة بالموجودات المدفوعة مقدماً أو بمطلوبات الإيرادات المؤجلة كموجودات أو مطلوبات غير نقدية.

* التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (2): "الدفع على أساس الأسهم" والمتعلقة بالتصنيف والقياس لمعاملات الدفع على أساس الأسهم. (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018)

* التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (4): "عقود التأمين" والمتعلقة بالفرق مابين تاريخ سريان كل من المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) ومعيار عقود التأمين. (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018)

* التعديلات على معيار المحاسبة الدولي رقم (40): "الاستثمارات العقارية" حيث تم تعديل الفقرة رقم (57) لتنص أن على المنشأة تحويل العقار من أو إلى الاستثمارات العقارية فقط عندما يكون هنالك دليل على التغير في الاستخدام.

يحدث التغير في الاستخدام عندما تتوافق أو لا تتوافق العقارات مع تعريف الاستثمارات العقارية. لايشكل التغيير في نوايا الإدارة لاستخدام العقار دليل على وجود تغير في الاستخدام.تم تعديل الفقرة لتنص على أن قائمة الأمثلة الواردة فيها غير شاملة. (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018)

* التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): "الأدوات المالية / الإفصاحات" والمتعلقة بالافصاح فيما يخص التطبيق المبدئي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). (ساري المفعول عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9)

* المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7): "الأدوات المالية / الإفصاحات" والمتعلقة بإفصاحات إضافية حول محاسبة التحوط (والتعديلات اللاحقة) والناتجة عن تطبيق الفصل الخاص بمحاسبة التحوط في المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9). (ساري المفعول عندما يتم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9)

* المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16): "عقود الإيجار"، يحدد هذا المعيار كيفية الاعتراف والقياس والعرض والإفصاح عن عقود الإيجار وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية. كما يوفر هذا المعيار نموذج محاسبي موحد للمستأجر، حيث يتطلب قيام المستأجرين بالاعتراف بالأصول والالتزامات لكافة عقود الإيجار باستثناء العقود التي تكون مدتها أثنى عشر شهراً أو أقل أو تكون أصولها ذات قيم منخفضة. بموجب هذا المعيار على المؤجر الاستمرار في تصنيف عقود الإيجار أما عقود تشغيلية أو تمويلية، كما وبموجب هذا المعيار فإن محاسبة عقود الإيجار في دفاتر المؤجر بقيت إلى حد كبير كما هي دون تغيير عما كانت عليه بموجب معيار المحاسبة الدولي رقم (17). (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018)

* التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (10): "القوائم المالية الموحدة" ومعيار المحاسبة الدولي رقم (28): "الاستثمار في الشركات الحليفة والمشاريع المشتركة (2011)" والمتعلق بمعالجة البيع أو المساهمة في الموجودات من المستثمر لشركته الحليفة أو مشروعه المشترك. (تاريخ التطبيق غير محدد)

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

* المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية (النسخ المعدلة للأعوام 2009-2010-2013-2014) حيث صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) الأدوات المالية في تشرين الثاني 2009 وطرح متطلبات جديدة لتصنيف وقياس الموجودات المالية، وتم تعديله في تشرين الأول 2010 لإضافة متطلبات لتصنيف وقياس واستبعاد المطلوبات المالية، كما تم طرح نسخة جديدة في تشرين الثاني 2013 لتتضمن متطلبات جديدة لمحاسبة التحوط. كما تم إصدار نسخة معدلة من المعيار في تموز 2014 كي يتضمن بشكل رئيسي كل من (أ) متطلبات التدني للموجودات المالية (ب) تعديلات محددة لمتطلبات التصنيف والقياس من خلال طرح فئة لقياس الموجودات المالية من خلال الدخل الشامل الآخر لبعض أدوات الدين البسيطة. (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018)

إن النسخة النهائية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) تحتوي على المتطلبات المحاسبية للأدوات المالية وحلت محل معيار المحاسبة الدولي رقم (39): الاعتراف والقياس. وتتضمن النسخة الجديدة من المعيار المتطلبات التالية:

- **التصنيف والقياس:** تصنف الموجودات المالية بناءً على نموذج الأعمال والتدفقات النقدية التعاقدية وقدمت نسخة 2014 تصنيف جديد لبعض أدوات الدين حيث يمكن تصنيفها ضمن "الموجودات المالية بالقيمة العادلة من خلال "الدخل الشامل الأخر". ويتم تصنيف المطلوبات المالية بشكل مشابهة لمعيار المحاسبة الدولي رقم (39) لكن هنالك اختلافات في المتطلبات على قياس مخاطر الائتمان المتعلقة بالمنشأة.

- **التدني :** قدمت نسخة 2014 نموذج "الخسارة الائتمانية المتوقعة" لاحتساب خسارة تدني الموجودات المالية، وعليه أصبح من غير الضروري زيادة المخاطر الائتمانية بشكل مسبق حتى يتم الاعتراف بخسارة التدني.

- **محاسبة التحوط:** قدمت نسخة 2014 نموذج جديد لمحاسبة التحوط تم تصميمه ليكون أكثر ملائمة مع كيفية قيام المنشآت بإدارة المخاطر عند التعرض لمخاطر التحوط المالي وغير المالي.

- **إلغاء الاعتراف:** تم اتباع متطلبات إلغاء الاعتراف للموجودات المالية والمطلوبات المالية كما وردت في المعيار المحاسبي الدولي رقم (39).

* التعديلات على المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): "الإيرادات من العقود مع العملاء" والمتعلقة بتوضيح ثلاثة جوانب للمعيار (تحديد التزامات الأداء Principal versus agent considerations، والتراخيص) ولتوفير انتقال مريح للعقود المعدلة والعقود المكتملة. (ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018)

* المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15): الإيرادات من العقود مع العملاء.(ساري المفعول للسنوات المالية التي تبدأ في أو بعد 1 كانون الثاني 2018) صدر المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) في أيار 2015 حيث وضع نظام شامل وموحد تستعين به المنشأت في قيد الإيرادات الناتجة من العقود المبرمة مع العملاء. المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) سوف يحل محل الإرشادات الحالية بشأن الاعتراف بالإيرادات بما في ذلك المعيار المحاسبي الدولي رقم (18): الايرادات، والمعيار المحاسبي الدولي رقم (11): عقود الإنشاءات ومايتعلق بها من تفسيرات عند سريان العمل بالمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15).

ويقوم المبدأ الأساسي للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) على أنه يتوجب على المنشأة الاعتراف بإيراداتها لوصف التحويل الحاصل للبضائع أو الخدمات المتفق عليها للعملاء بقيمة تعكس القيمة التي تتوقع المنشأة الحصول عليها لقاء تلك البضائع أو الخدمات، ويقدم المعيار على وجه الدقة منهجاً للاعتراف بالإيرادات بناءً على خمس خطوات:

الخطوة 1: تحديد العقود المبرمة مع العميل.

الخطوة 2: تحديد التزامات الأداء الواردة بالعقد.

الخطوة 3: تحديد قيمة المعاملة.

الخطوة 4: تخصيص قيمة المعاملة على التزامات الأداء الواردة بالعقد.

الخطوة 5: الاعتراف بالإيرادات عند (أو حين) استيفاء المنشأة لالتزامات الأداء.

و بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) تعترف المنشأة بإيراداتها عندما يتم استيفاء الالتزام، أي عندما تحول السيطرة للعميل على البضائع أو الخدمات التي تنطوي على استيفاء التزام ما. لقد تم إضافة المزيد من التوجيهات المستقبلية للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) حتى يتم معالجة حالات محددة، وإضافة إلى ذلك يتطلب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (15) مزيدا من الافصاحات التفصيلية.

تتوقع إدارة الشركة أن يتم تطبيق المعايير المبينة أعلاه في إعداد القوائم المالية عند تاريخ سريان كل منها دون أن تحدث هذه المعايير أي تأثير جوهري على القوائم المالية للشركة باستثناء تطبيق المعايير الدولية للتقارير الدولية أرقام (9) و(15) و(16)، حيث تتوقع الإدارة أن يتم تطبيق المعايير الدولية للتقارير المالية أرقام (9) و(15) في القوائم المالية للشركة خلال الفترات المالية التي تبدأ في أو بعد الأول من كانون الثاني 2018، والمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (16) في أو بعد الأول من كانون الثاني 2019، علما بأنه قد يكون لها أثر جوهري على المبالغ والافصاحات الواردة في القوائم المالية والمتعلقة بالإيرادات من العقود مع العملاء والموجودات والمطلوبات المالية للشركة وعقود الايجار، إلا أنه من غير العملي أن يتم تقدير أثر تطبيق ذلك في الوقت الحالي بشكل معقول لحين قيام الإدارة باستكمال الدراسة التفصيلية لتطبيق تلك المعايير على القوائم المالية للشركة.

3 أسس إعداد القوائم المالية والسياسات المحاسبية الهامة:

3.1 أسس إعداد القوائم المالية:

تصريح التقيد بالمعايير

– أعدت البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية ومعايير المحاسبة الدولية وتفسيراتها ووفقاً للقوانين المحلية النافذة وتعليمات وقرارات مجلس النقد والتسليف ، كما أن السياسات المحاسبية المتبعة في إعداد البيانات المالية تتفق مع تلك السياسات التي تم على أساسها إعداد البيانات المالية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 .

أسس التقييم

– أعدت القوائم المالية وفقا لمبدأ التكلفة التاريخية باستثناء البنود التالية التي يتم قياسها بالقيمة العادلة:

- الموجودات والمطلوبات المحتفظ بها بغرض المتاجرة.
- الاستثمارات في حقوق الملكية.
- الموجودات المالية المتوفرة للبيع.
- الأدوات المالية المشتقة التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

–إن الليرة السورية هي العملة التشغيلية للشركة وهي عملة عرض القوائم المالية وهي عملة الاقتصاد الوطني.

3.2 السياسات المحاسبية الهامة:

- **العملات الأجنبية :**

إن العمليات الجارية بعملات غير عملة إعداد التقارير المالية (عملات أجنبية) يتم تسجيلها على أساس أسعار القطع السائدة بتواريخ العمليات .
بتاريخ كل بيان وضع مالي يتم إعادة تحويل البنود المالية بالعملات الأجنبية على أساس أسعار القطع السائدة بتاريخ بيان الوضع المالي . إن البنود غير المالية بالعملات الأجنبية المسجلة على أساس القيمة العادلة يعاد تحويلها على أساس أسعار القطع السائدة في التاريخ الذي تم فيه تحديد القيمة العادلة . إن البنود غير المالية التي جرى تقييمها على أساس الكلفة التاريخية بعملة أجنبية لا يعاد تحويلها .
تقيد فروقات القطع في الأرباح والخسائر في الفترة التي نشأت فيها ، باستثناء فروقات القطع على العمليات المنفذة بقصد التحوّط لمخاطر محددة بعملات أجنبية و فروقات القطع على بنود مالية تمثل أرصدة مدينة مطلوبة أو دائنة متوجبة إلى نشاط أجنبي من غير المقرر أو المتوقع تسديدها يتم تسجيلها في الدخل الشامل الآخر و إظهارها في حساب فروقات تحويل عملات أجنبية ضمن حقوق المساهمين ومن ثم تقيد في الأرباح والخسائر .

- **الاعتراف و إلغاء الاعتراف بالموجودات والمطاليب المالية :**

يتم الاعتراف المبدئي بالقروض والتسليفات والودائع وسندات الدين الصادرة بالتاريخ الذي نشأت فيه . ويتم الاعتراف المبدئي بجميع الموجودات والمطاليب المالية الأخرى في التاريخ الذي تصبح فيه المؤسسة فريقاً في الشروط التعاقدية .
يتم القياس المبدئي الموجودات والمطاليب المالية بالقيمة العادلة . إن تكاليف إجراء العملية المرتبطة مباشرة باقتناء أو إصدار الموجودات والمطاليب المالية (باستثناء الموجودات والمطاليب المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر) يتم إضافتها أو تنزيلها من القيمة العادلة للموجودات و لمطاليب المالية ، حسبما ينطبق ، عند الاعتراف المبدئي . أما تكاليف إجراء العملية المرتبطة مباشرة باقتناء الموجودات والمطاليب المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر فيتم الاعتراف بها فوراً في الأرباح أو الخسائر.

يتم إلغاء الاعترف بأصل مالي عند انتهاء أجل الحقوق التعاقدية في التدفقات النقدية من الأصل ، أو عندما تحوّل الأصل المالي في عملية تتضمن تحويل جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المالي إلى منشأة أخرى . إذا لم تحول المؤسسة أو تحافظ على جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل واستمرت بالسيطرة على الأصل المنقول ، يجب أن تعترف المؤسسة بحصتها المحتفظ بها في الأصل وبالالتزامات المترتبة عنها في المبالغ التي قد يتم دفعها . إذا حافظت المؤسسة بصورة مهمة على جميع مخاطر وعائدات ملكية الأصل المنقول ، يجب أن تستمر المؤسسة بالاعتراف بالأصل المالي وكذلك الاعتراف بالاقتراضات الضامنة للعائدات المقبوضة .

عند إلغاء الاعتراف بأصل مالي بالقيمة المطفأة ، يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل ومجموع المقابل المقبوض وبرسم القبض ضمن الأرباح أو الخسائر .

لا يتم إلغاء الاعتراف بسندات الدين المستبدلة بسندات دين ذات استحقاقات أطول ومخاطر مماثلة والمصدرة من المصدر عينه حيث إنها لا تفي بشروط إلغاء الاعتراف . يتم تأجيل العلاوات والحسومات الناتجة عن عملية بدل السندات المذكورة وإطفاؤها كتعزيز للعائد على مدى الفترة المتبقية للاستحقاقات الممددة.

يتم إلغاء الاعتراف من قبل المؤسسة بالتزامات مالية فقط عند إعفاء أو إلغاء أو انتهاء أجل الالتزامات الخاصة بها .

يتم الاعتراف بالفرق بين القيمة الدفترية للالتزام المالي الذي تم إلغاء الاعتراف به والمقابل المدفوع وبرسم الدفع ، بما في ذلك الأصول غير النقدية المنقولة أو الالتزامات المتكبدة ضمن الأرباح أو الخسائر .

- **المطاليب المالية و أدوات حقوق الملكية :**

التصنيف كدين أو حقوق ملكية :

يتم تصنيف أدوات الدين وحقوق الملكية التي تصدرها المؤسسة كمطاليب مالية أو حقوق ملكية بناء على جوهر الاتفاقيات التعاقدية والتعريف للالتزام المالي ولأداة حقوق الملكية .

أداة حقوق الملكية هي أي عقد يثبت الحصة المتبقية في موجودات المنشأة بعد خصم جميع التزاماتها . يتم الاعتراف بأدوات حقوق الملكية الصادرة عن المؤسسة بقيمة العائدات المقبوضة صافي من تكاليف الإصدار المباشرة .

إذا أعادت المؤسسة شراء أدوات حقوق الملكية الخاصة بها ، فيتم الاعتراف بها واقتطاعها من حقوق الملكية . لا يتم الاعتراف بأي ربح أو خسارة في الأرباح أو الخسائر عند شراء أو بيع أو إصدار أو إلغاء أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة .

يتم تصنيف الأجزاء المكونة للأدوات المركبة (سندات قابلة للتحويل)الصادرة عن المؤسسة بشكل منفصل كمطاليب مالية أو أداة حق ملكية وفقاً لجوهر الاتفاقيات التعاقدية وتعريف الالتزام المالي و أداة حقوق الملكية . إن خيار التحويل الذي سيتم تسديده بموجب تبادل مبلغ نقدي ثابت أو أصل مالي آخر مقابل عدد محدد من أدوات حقوق الملكية الخاصة بالمؤسسة هو بمثابة أداة حق ملكية .

المطاليب المالية :

المطاليب المالية التي لا يحتفظ بها بغرض المتاجرة ولا يتم تحديدها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، يتم قياسها لاحقاً بالكلفة المطفأة باستعمال طريقة الفائدة الفعلية .

يتم تحديد المطاليب المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عندما يحتفظ بالالتزام المالي بغرض المتاجرة.

إن الالتزام المالي غير المحتفظ به بغرض المتاجرة قد يحدد بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر عند الاعتراف الأولي إذا :

– كان مثل هذا الاعتراف يلغي أو يخفف بشكل جوهري تضارب القياس والاعتراف الذي قد ينتج ، أو

– كان الالتزام المالي يمثل جزء من مجموعة أصول مالية أو التزامات مالية أو الاثنين معاً والتي يتم إدارتها وتقييم أداؤها على أساس القيمة العادلة وفقاً لاستراتيجية موثقة لإدارة المخاطر للمؤسسة أو استراتيجية استثمارية موثقة ، وتقدم المعلومات حول المجموعة داخلياً وفق ذلك الأساس ، أو

– كان الالتزام المالي يمثل جزء من عقد يحتوي على مشتق مدمج أو أكثر ، وكان العقد المختلط بكامله محدداً بالقيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر بموجب المعيار الدولي للتقارير المالية رقم (9) .

- **تقاص الموجودات والمطاليب المالية :**

تقاص الموجودات والمطاليب المالية وتظهر في بيان الوضع المالي بالصافي فقط عندما يكون هناك حق قانوني لعمل ذلك أو عندما تنوي المؤسسة اما القيام بالتسوية على أساس صافي القيمة و اما أن يحقق الموجودات ويسدد المطاليب بشكل متزامن .

- **تدني قيمة الموجودات المالية :**

في تاريخ كل بيان وضع مالي يتم تقييم الموجودات المالية ، ماعدا تلك التي هي على أساس القيمة العادلة من خلال الأرباح أو الخسائر ، لناحية وجود مؤشرات تدني في قيمتها . يكون هنالك تدني في قيمة الموجودات المالية عند وجود دليل حسّي ، نتيجة حصول حدث أو أكثر بعد إجراء القيد الأولي للموجودات ، إن التدفقات النقدية المستقبلية المقدرة للاستثمار قد تأثرت .

تشتمل الأدلة الموضوعية على أن أصلاً مالياً أو مجموعة أصول مالية انخفضت قيمتها ، على الصعوبات المالية التي يمكن أن تواجه الجهة المقترضة أو المصدرة ، مخاطر السيولة و المخاطر التشغيلية ، إضافة إلى الأخذ بعين الاعتبار اتجاه ومستوى التدني في أدوات مالية مماثلة .

عند النظر بوجود دليل على تدني قيمة الموجودات المسجلة بالكلفة المطفأة ، تأخذ المؤسسة بعين الإعتبار الموجودات بشكل منفرد وبشكل جماعي .

إن خسائر تدني قيمة الموجودات المسجلة على أساس الكلفة المطفأة تحدد بما يساوي الفرق بين القيمة الدفترية للأصول المالية والقيمة الاستردادية المقدرة و يتم تقيدها في الأرباح أو الخسائر . إذا حصل انخفاض في خسارة تدني القيمة في فترة لاحقة ، يتم عكس خسارة تدني القيمة المقيدة سابقاً من خلال الأرباح أو الخسائر ضمن حدود القيمة الدفترية للأصل المالي بتاريخ عكس خسارة تدني القيمة لاتزيد عما كان يمكن أن تبلغه الكلفة المطفأة فيما لو لم يتم قيد خسارة تدني القيمة .

بالنسبة إلى أدوات حقوق الملكية يعتبر الانخفاض الكبير في القيمة العادلة إلى مادون تكلفتها أو الانخفاض الذي يستغرق وقتا طويلاً دليلاً موضوعياً على انخفاض القيمة .

- **الموجودات الثابتة المادية :**

تظهر الموجودات الثابتة بالتكلفة بعد تنزيل الإستهلاك المتراكم عندما تكون جاهزة للإستخدام بطريقة القسط الثابت على مدى العمر الإنتاجي المتوقع لها، تم تحديد العمر الإنتاجي لجميع الموجودات الثابتة على الشكل التالي :

	سنوات	معدلات الاستهلاك
معدات وأجهزة وأثاث	6.6	15%
أجهزة الحاسب الآلي	5	20%
التحسينات على الماجور	5	20%

- **الموجودات غير المادية :**

يتم اطفاء الموجودات غير الملموسة، بإستثناء الشهرة، باستعمال طريقة القسط الثابت و بنسبة 20% و هي تخضع لاختبار التدني في قيمتها.

- **نقد في الصندوق وأرصدة لدى المصارف :**

هو النقد والأرصدة النقدية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر فأقل) وتتضمن النقد والأرصدة لدى المصارف والمؤسسات المصرفية ، وتنزل ودائع المصارف والمؤسسات المصرفية التي تستحق خلال مدة ثلاثة أشهر (استحقاقها الأصلي ثلاثة أشهر فأقل) والأرصدة المقيدة بالسحب .

- **ضريبة الدخل:**

قامت المؤسسة بتطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (12) "ضرائب الدخل" وتعديلاته حيث يقتضي المعيار بوصف المعالجة المحاسبية لضرائب الدخل ، والمسألة الأساسية في ذلك هي تحديد كيفية المحاسبة عن التبعات الجارية والمستقبلية للضريبة.

تخضع أرباح المؤسسة لضريبة دخل الأرباح الحقيقة بمعدل وحيد قدره 25% خمس وعشرون بالمائة من الأرباح الصافية عملاً بأحكام القانون 28 تاريخ 16 نيسان 2001 .

- **قروض و تسليفات:**

القروض و التسليفات هي موجودات مالية غير مشتقة ذات دفعات ثابتة أو قابلة للتحديد ، غير الاستثمارات في أوراق مالية، و غير محتفظ بها للمتاجرة تقيد القروض و التسليفات على أساس الكلفة المطفأة بعد تنزيل الفائدة غير المحققة و بعد مؤونة تدني قيمة الديون . تسجل الديون الرديئة و المشكوك بتحصيلها وفقاً للأساس النقدي و ذلك لوجود شكوك أو احتمال بعدم تحصيل قيمتها الأصلية أو عائداتها.

تقييم الإدارة بطريقة مستمرة، مدى ملائمة مؤونة خسائر القروض بناء على الخبرات السابقة، و الأوضاع الاقتصادية السائدة و الشروط المالية للعملاء و أداء القروض الفردية و الجماعية في إطار اتفاقات القروض.

تم تكوين مخصص تدني التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2016 ووفقاً لقرار مجلس النقد و التسليف رقم 589/ م ن / ب 4 تاريخ 22 تشرين الثاني 2009 :

نوع الارصدة	المؤونة	التصنيف
الأرصدة غير المتأخرة	2%	عادي
الأرصدة المتأخرة من يوم إلى 30 يوم	5%	يتطلب اهتماماً خاصاً
الأرصدة المتأخرة من 31 إلى 60 يوم	20%	دون المستوى المقبول
الأرصدة المتأخرة من 61 يوم إلى 90 يوم	50%	مشكوك في تحصيله
الأرصدة المتاخرة من 91 يوم الى 120يوم	100%	رديء

يتم شطب الأرصدة المتاخرة أكثر من 120 يوم عملاً بالبند التاسع من المادة الحادية عشر المتعلقة بتصنيف الديون وتكوين مخصصات الديون بالقرار رقم (589 / م ن / ب4) .

إن خسارة تدني القيمة المحددة بالنسبة لخسائر الديون تحدد عن طريق تقييم كل حالة على حدا هذه الطريقة تطبق على القروض و التسليفات المصنفة وإن العوامل التي تؤخذ بالإعتبار عند تقدير المؤونة لخسائر الديون تتضمن الحد الأعلى للائتمان المتوفر للفريق الآخر، مقدرة الفريق الآخر على إنتاج تدفقات نقدية كافية لتسديد التسليفات الممنوحة له، و قيمة الضمانة وإمكانية تملك أصول استيفاء للدين. إن مؤونات خسائر الديون بشأن القروض المقيّمة جماعياً يتم تحديدها بناء على الخسائر التي تعرضت لها محافظ قروض ذات صفات مشابهة ، هذا ولم يتم احتساب أية مؤونات إضافية يمكن أن تتعرض لها محفظة القروض .

- **تعويضات نهاية الخدمة للموظفين:**

إن المؤسسة الوطنية مسجلة في مؤسسة التأمينات الاجتماعية في الجمهورية العربية السورية و تسدد بشكل منتظم التأمينات المستحقة عليها لمؤسسة التأمينات الاجتماعية وذلك بعد تحصيل حصة الموظف من تلك التأمينات . تمثل هذه المساهمات إتفاق المؤسسة مع موظفيها حول تعويض نهاية الخدمة وبالتالي سوف يحصل الموظفون على هذا التعويض من مؤسسة التأمينات الاجتماعية. ليس على المؤسسة أي التزامات أخرى تجاه موظفيها فيما يتعلق بتعويض نهاية الخدمة.

- **المؤونات:**

يتم قيد المؤونات إذا ترتب على المؤسسة نتيجة حدث سابق أي موجب قانوني أو استنتاجي يمكن تقديره بشكل موثوق ، وإنه من المحتمل أن يتوجب إجراء ندفق منافع اقتصادية إلى الخارج لتسديد الموجب القانوني يتم تحديد المؤونات عن طريق حسم التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بإستعمال نسبة قبل الضريبة التي تعكس تقييمات السوق الحالية للقيمة الزمنية للنقد و المخاطر المحددة للالتزام ، حسبما ينطبق.

- **حصة السهم من الأرباح:**

تقوم المؤسسة بعرض حصة السهم من الأرباح (الخسائر) الأساسية و المخفضة بالنسبة لأسهمها العادية . ويتم احتساب حصة السهم من الأرباح (الخسائر) الأساسية بتقسيم صافي الربح أو الخسارة للفترة العائدة لحملة الاسهم العادية للمؤسسة على المعدل الموزون لعدد الأسهم العادية المتداولة خلال الفترة .

- **المنح الحكومية:**

هي مساعدات حكومية على شكل نقل موارد للمشروع مقابل التزام سابق أو مستقبلي بشروط محددة متعلقة بنشاطات التشغيل لدى المؤسسة و يقصد بالحكومية في معرض تطبيق هذه السياسة الحكومة والوكلات الحكومية و الهيئات المشابهة سواء أكانت محلية أو وطنية أو دولية.

- **الاعتراف بالايرادات والأعباء :**

تقيد إيرادات و أعباء الفوائد على أساس الاستحقاق، مع الأخذ بالحسبان رصيد الأصل و النسبة المطبقة عليه، بإستثناء القروض و التسليفات المصنفة دون العادية و المشكوك بتحصيلها التي يتم الاعتراف بعائداتها فقط عند تحقق استردادها، كما تتضمن ايرادات و أعباء الفوائد إطفاء الحسومات و العلاوات . إن ايرادات و أعباء الرسوم و العمولات التي تشكل جزءاً أساسياً من نسبة الفائدة الفعلية على الموجودات المالية أو المطاليب المالية (مثل العمولات على القروض) يتم إدراجها ضمن ايرادات و أعباء الفوائد ويتم تقييدها مباشرة عند تنفيذ الخدمات المعنية.

4 نقد في الصندوق

	كما في 31 كانون الأول 2016	كما في 31 كانون الأول 2015
	(مدققة)	(مدققة)
النقد في الصندوق – ل.س	16,750	3,616,136
الإجمالي	**16,750**	3,616,136

يتمثل هذا البند من صناديق المؤسسة الموزعة لدى المركز الرئيسي وفرع دمشق واللاذقية وجبلة.

5 أرصدة لدى المصارف

	كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	كما في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
حسابات جارية لدى المصارف المحلية *	9,374,827	16,004,662
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي خلال فترة 3 أشهر أو أقل)**	7,000,000	30,000,000
شيكات واوراق دفع تحت التسوية	(1,540,090)	-
الإجمالي	**14,834,737**	46,004,662

* تتوزع الحسابات المصرفية الجارية لعام 2016 من خلال ثلاثة مصارف خاصة عاملة في الجمهورية العربية السورية .

** ان أرصدة الودائع لدى المصارف لعام 2016 هي عبارة عن وديعة واحدة فقط ولمدة شهر واحد وهي منتجة للفوائد ومعدل الفائدة عليها 7%.

6 ودائع لدى مصارف

	كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	كما في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
ودائع لأجل (استحقاقها الأصلي أكثر من 3 أشهر)	-	115,000,000
الإجمالي	-	115,000,000

7 صافي التسهيلات الائتمانية للأفراد

	كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	كما في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
تسهيلات ائتمانية	412,019,670	281,869,789
مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	(9,186,398)	(12,612,547)
فوائد مستحقة غير مقبوضة	4,028,307	3,642,185
فوائد معلقة *	(110,877)	(706,871)
صافي القيمة الدفترية	**406,750,702**	272,192,557

من ضمن التسهيلات الإئتمانية الممنوحة بعام 2016 هناك 26 قرض فعال بضمانة عينية بقيمة / 12,745,990 / ل .س حيث يتم مراقبة تلك الضمانات خارج القوائم المالية للمؤسسة.

* **فوائد معلقة**

	كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	كما في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
رصيد الفوائد المعلقة كما في بداية الفترة	706,871	174,314
فوائد معلقة خلال الفترة	1,508,087	1,863,378
ينزل مستردات من الفوائد المعلقة خلال الفترة	(1,735,713)	(1,043,879)
ينزل الفوائد المعلقة التي تم شطبها خلال الفترة	(368,368)	(286,943)
الإجمالي	**110,877**	706,871

تتوزع التسهيلات الائتمانية بحسب نوع القرض كما يلي :

	كما في 31 كانون الأول 2016	
	النسبة	القيمة
	%	ل.س
القروض المنتجة (عادي بالإضافة إلى ما يتطلب اهتماماً خاصاً):		
قروض الأفراد	99.5	409,910,269
	99.5	409,910,269
الديون غير المنتجة (متأخرة):		
قروض الأفراد	0.5	2,109,401
	0.5	2,109,401
	100	**412,019,670**

تتوزع التسهيلات الائتمانية بحسب الفئات والمراكز كما يلي :

	كما في 31 كانون الأول 2016				
المركز	ديون منتجة	النسبة	ديون غير منتجة	النسبة	الاجمالي
	ل.س	%	ل.س	%	ل.س
دمشق	72,341,420	17.6	637,280	30.2	72,978,699
اللاذقية	227,140,850	55.4	735,175	34.9	227,876,025
جبلة	89,395,113	21.8	736,946	34.9	90,132,059
طرطوس	21,032,886	5.1	-	-	21,032,886
الإجمالي	**409,910,269**	**100**	**2,109,401**	**100**	**412,019,670**

تتوزع التسهيلات الائتمانية حسب التصنيف مع مراعاة نوع القرض كما يلي :

	كما في 31 كانون الأول 2016		
التصنيف	أفراد	مجموعات	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س
عادي	393,941,708	-	393,941,708
يتطلب اهتماماً خاصاً	15,968,561	-	15,968,561
دون المستوى المقبول	1,537,635	-	1,537,635
مشكوك في تحصيله	538,803	-	538,803
رديء	32,963	-	32,963
الإجمالي	**412,019,670**	-	**412,019,670**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

يتوزع مخصص تدني التسهيلات الائتمانية حسب التصنيف مع مراعاة نوع القرض وذلك بعد تخفيض قيمة الضمان النقدي كما يلي :

كما في 31 كانون الأول 2016

التصنيف	فردي	النسبة	المجموع
	ل.س	%	ل.س
عادي	7,789,839	84.8	7,789,839
يتطلب اهتماماً خاصاً	786,667	8.6	786,667
دون المستوى المقبول	307,527	3.3	307,527
مشكوك في تحصيله	269,402	2.9	269,402
رديء	32,963	0.4	32,963
الإجمالي	**9,186,398**	**100**	**9,186,398**

تتوزع التسهيلات الائتمانية وفقاً للاستحقاقات كمايلي :

كما في 31 كانون الأول 2016

الاستحقاقات	فردي	النسبة	المجموع
	ل.س	%	ل.س
أقل من شهر	49,151,907	11.9	49,151,907
1-3 أشهر	125,737,629	30.5	125,737,629
3-6 أشهر	101,117,299	24.5	101,117,299
6-12 أشهر	74,244,723	18.0	74,244,723
بين سنة وسنة ونصف	38,936,907	9.5	38,936,907
بين سنة ونصف وخمس سنوات	22,831,204	5.5	22,831,204
الإجمالي	**412,019,670**	**100**	**412,019,670**

تتوزع التسهيلات الائتمانية وفقاً للشرائح كمايلي :

الاستحقاقات	كما في 31 كانون الأول 2016		
	فردي	النسبة	المجموع
	ل.س	%	ل.س
بين 1 - 25,000	151,288	0.0	151,288
بين 25,000 -50,000	8,471,833	2.1	8,471,833
بين 50,000-100,000	122,290,347	29.7	122,290,347
بين 100,000-150,000	82,245,921	20.0	82,245,921
بين 150,000 - 200,000	56,923,427	13.8	56,923,427
بين 200,000 - 300,000	111,771,672	27.1	111,771,672
بين 300,000 - 400,000	11,493,912	2.8	11,493,912
بين 400,000 - 500,000	18,671,270	4.5	18,671,270
الإجمالي	**412,019,670**	**100**	**412,019,670**

يتوزع مخصص تدني التسهيلات الائتمانية حسب الشرائح المعتمدة كمايلي :

الديون	كما في 31 كانون الأول 2016		
	النسبة	المجموع	
	%	ل.س	
الديون الجيدة غير المتأخرة	84.8	7,789,839	
المتأخرون من 1 إلى 30 يوم	8.6	786,667	
المتأخرون من 31 يوم إلى 60 يوم	3.3	307,527	
المتأخرون من 61 إلى 90 يوم	2.9	269,402	
المتأخرون أكثر من 90 يوم	0.4	32,963	
الإجمالي	**100**	**9,186,398**	

حركة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية كانت كما يلي :

	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)
الرصيد كما في أول الفترة	12,612,547
استبعاد فائض الفترة	(1,890,815)
ديون مشطوبة	(1,816,799)
استردادات من ديون مشطوبة	281,465
الرصيد كما في آخر الفترة	**9,186,398**

قامت المؤسسة بتشكيل مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية على أساس المحفظة بمبلغ /9,186,398/ ل.س للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 بحسب الضوابط الاحترازية الصادرة عن مصرف سورية المركزي (قرار مجلس النقد والتسليف رقم 589 / م ن/ ب 4 تاريخ 22 تشرين الثاني 2009) ولقد تم شطب 55 قرض بسبب تعثر الزبائن في السداد وذلك لعدم قدرتهم على تسديد أقساط القروض لتعثر مشاريعهم أو لفقدانهم مصادر الدخل وخصوصاً في الأماكن غير الآمنة بقيمة/1,816,799/ ل.س والتي تم تشكيل مخصص لها سابقاً .

تقوم المؤسسة بمتابعة مستمرة لجميع الزبائن المتعثرين وخصوصاً من أمكن التواصل معهم أو أصبحت مناطق تواجدهم أكثر أمناً وفقاً لإجراءات متابعة القروض الملحقة بسياسة الائتمان من قبل موظفي الإقراض ومحامي المؤسسة وذلك لتحصيل هذه الديون واسترداد مبالغها. حيث تمكنت من تحصيل جزء من تلك الديون المشطوبة وبلغت قيمة الاستردادات من أصل هذه الديون خلال هذه الفترة ما يعادل /281,465/ ل.س .

تتوزع التسهيلات الائتمانية وفقاً لنوع القرض كما يلي :

		كما في 31 كانون الأول 2016		
نوع القرض	القطاع	عدد القروض القائمة	النسبة من القيمة	القيمة
		ل.س	%	ل.س
قرض مشروع قائم	تجاري	2,037	56.3	231,872,037
قروض اكساء وترميم	اسكان	57	0.7	3,067,480
قروض استهلاكية	استهلاكي	2,499	27.7	114,184,277
قرض وطني	تجاري	138	4.4	18,267,720
قرض تعليمي	تعليمي	119	1.4	5,606,924
قرض صحي	صحي	277	2.8	11,480,057
قرض عمال النقل الجوي		318	6.4	26,497,949
قرض تأسيس مشاريع	تجاري	6	0.3	1,043,225
الإجمالي		**5,451**	**100**	**412,019,670**

قامت المؤسسة خلال الفترة بمنح 5278 قرض بمبلغ إجمالي قدره / 639,535,000/ ل.س .

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

تتوزع التسهيلات الائتمانية بحسب نوع القرض كما يلي :

	كما في 31 كانون الأول 2015	
	النسبة	القيمة
	%	ل.س
القروض المنتجة (عادي بالإضافة إلى ما يتطلب اهتماماً خاصاً):		
قروض الأفراد	92.3	260,068,805
	92.3	260,068,805
الديون غير المنتجة (متأخرة):		
قروض الأفراد	7.7	21,800,983
	7.7	21,800,983
	100	281,869,789

تتوزع التسهيلات الائتمانية بحسب الفئات والمراكز كما يلي :

	كما في 31 كانون الأول 2015				
المركز	ديون منتجة	النسبة	ديون غير منتجة	النسبة	الاجمالي
	ل.س	%	ل.س	%	ل.س
دمشق	36,920,230	14.2	7,054,602	32.4	43,974,832
اللاذقية	172,128,749	66.2	881,718	4.0	173,010,467
جبلة	47,638,067	18.3	12,617,478	57.9	60,255,544
طرطوس	3,381,759	1.3	1,247,187	5.7	4,628,946
الإجمالي	260,068,805	100	21,800,984	100	281,869,789

تتوزع التسهيلات الائتمانية حسب التصنيف مع مراعاة نوع القرض كما يلي :

	كما في 31 كانون الأول 2015		
التصنيف	أفراد	مجموعات	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س
عادي	219,328,790	-	219,328,790
يتطلب اهتماماً خاصاً	40,740,015	-	40,740,015
دون المستوى المقبول	17,812,667	-	17,812,667
مشكوك في تحصيله	2,425,972	-	2,425,972
رديء	1,562,346	-	1,562,346
الإجمالي	281,869,789	-	281,869,789

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

يتوزع مخصص تدني التسهيلات الائتمانية حسب التصنيف مع مراعاة نوع القرض وذلك بعد تخفيض قيمة الضمان النقدي كما يلي :

التصنيف	كما في 31 كانون الأول 2015		
	فردي	النسبة	المجموع
	ل.س	%	ل.س
عادي	4,377,011	34.7	4,377,011
يتطلب اهتماماً خاصاً	2,023,128	16.0	2,023,128
دون المستوى المقبول	3,543,782	28.1	3,543,782
مشكوك في تحصيله	1,147,986	9.1	1,147,986
رديء	1,520,641	12.1	1,520,641
الإجمالي	12,612,547	100	12,612,547

تتوزع التسهيلات الائتمانية وفقاً للاستحقاقات كمايلي :

الاستحقاقات	كما في 31 كانون الأول 2015		
	فردي	النسبة	المجموع
	ل.س	%	ل.س
أقل من شهر	33,646,702	11.9	33,646,702
1-3 أشهر	87,611,678	31.1	87,611,678
3-6 أشهر	67,717,018	24.0	67,717,018
6-12 أشهر	61,438,976	21.8	61,438,976
بين سنة وسنة ونصف	15,899,657	5.6	15,899,657
بين سنة ونصف وخمس سنوات	15,555,757	5.5	15,555,757
الإجمالي	281,869,789	100	281,869,789

تتوزع التسهيلات الائتمانية وفقاً للشرائح كمايلي :

الاستحقاقات	كما في 31 كانون الأول 2015		
	فردي	النسبة	المجموع
	ل.س	%	ل.س
بين 1 - 25,000	1,208,241	0.4	1,208,241
بين 25,000 -50,000	28,952,246	10.3	28,952,246
بين 50,000-100,000	78,396,235	27.8	78,396,235
بين 100,000-150,000	61,868,525	21.9	61,868,525
بين 150,000 - 200,000	48,502,681	17.2	48,502,681
بين 200,000 - 300,000	54,813,376	19.4	54,813,376
بين 300,000 - 400,000	4,655,372	1.7	4,655,372
بين 400,000 - 500,000	3,473,112	1.2	3,473,112
الإجمالي	281,869,789	100	281,869,789

يتوزع مخصص تدني التسهيلات الائتمانية حسب الشرائح المعتمدة كمايلي :

الديون	كما في 31 كانون الأول 2015	
	النسبة	المجموع
	%	ل.س
الديون الجيدة غير المتأخرة	34.7	4,377,011
المتأخرون من 1 إلى 30 يوم	16.0	2,023,128
المتأخرون من 31 يوم إلى 60 يوم	28.1	3,543,782
المتأخرون من 61 إلى 90 يوم	9.1	1,147,986
المتأخرون أكثر من 90 يوم	12.1	1,520,641
الإجمالي	100	12,612,547

حركة مخصص تدني التسهيلات الائتمانية كانت كما يلي :

	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
الرصيد كما في أول الفترة	6,299,915
إضافات – أعباء الفترة	9,835,673
ديون مشطوبة	(3,767,547)
استردادات من ديون مشطوبة	244,406
الرصيد كما في آخر الفترة	12,612,547

قامت المؤسسة بتشكيل مخصص تدني للتسهيلات الائتمانية على أساس المحفظة بمبلغ /12,612,547/ ل.س للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 بحسب الضوابط الاحترازية الصادرة عن مصرف سورية المركزي (قرار مجلس النقد والتسليف رقم 589 / م ن/ ب 4 تاريخ 22 تشرين الثاني 2009) ولقد تم شطب 109 قرض بسبب تعثر الزبائن في السداد وذلك لعدم قدرتهم على تسديد أقساط القروض لتعثر مشاريعهم أو لفقدانهم مصادر الدخل وخصوصاً في الأماكن غير الآمنة بقيمة/3,767,547/ ل.س والتي تم تشكيل مخصص لها سابقاً .

تقوم المؤسسة بمتابعة مستمرة لجميع الزبائن المتعثرين وخصوصاً من أمكن التواصل معهم أو أصبحت مناطق تواجدهم أكثر أمناً وفقاً لإجراءات متابعة القروض الملحقة بسياسة الائتمان من قبل موظفي الإقراض ومحامي المؤسسة وذلك لتحصيل هذه الديون واسترداد مبالغها. حيث تمكنت من تحصيل جزء من تلك الديون المشطوبة وبلغت قيمة الاستردادات من أصل هذه الديون خلال هذه الفترة ما يعادل /244,406/ ل.س .

تتوزع التسهيلات الائتمانية وفقاً لنوع القرض كما يلي :

		كما في 31 كانون الأول 2015		
نوع القرض	القطاع	عدد القروض القائمة	النسبة من القيمة	القيمة
		ل.س	%	ل.س
قرض مشروع قائم	تجاري	1,937	63.1	177,949,252
قروض اكساء وترميم	اسكان	84	1.2	3,444,560
قروض استهلاكية	استهلاكي	2,248	26.4	74,277,638
قرض وطني	تجاري	177	5.2	14,763,579
قرض تعليمي	تعليمي	115	1.6	4,461,131
قرض صحي	صحي	197	2.1	5,978,711
قرض تأسيس مشاريع	تجاري	9	0.4	994,917
الإجمالي		4,767	100	281,869,789

قامت المؤسسة خلال الفترة بمنح 4473 قرض بمبلغ إجمالي قدره /428,790,000/ ل.س .

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

8 ذمم مدينة أخرى

	كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	كما في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
مصاريف مدفوعة مقدماً [1]	18,371,791	14,192,457
فوائد مستحقة عن ودائع لدى المصارف	18,400	2,254,208
دفعات مقدمة للموردين	-	6,286,221
ذمم مدينة مختلفة [2]	2,098,231	1,238,974
الإجمالي	**20,488,423**	23,971,860

[1] يتكون بند المصاريف المدفوعة مقدماً مما يلي :

	كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	كما في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
إيجار مدفوع مقدماً *	16,754,958	13,262,233
تأمين مدفوع مقدماً	1,251,324	585,280
مصاريف أخرى مدفوعة مقدماً	365,510	344,944
الإجمالي	**18,371,791**	14,192,457

[2] تتألف الذمم المدينة المختلفة من سلف الموظفين وذمم أخرى .

9 موجودات ثابتة مادية (صافي)

	كما في 31 كانون الأول 2016			
	معدات وأجهزة وأثاث	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات على المأجور	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
التكلفة التاريخية				
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016	11,699,812	9,068,465	14,992,820	35,761,097
الإضافات	13,101,540	364,300	20,055,632	33,521,472
استبعادات *	(18,368)			(18,368)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	**24,782,984**	**9,432,765**	**35,048,452**	**69,264,201**
الإهتلاك المتراكم				
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016	(3,560,502)	(3,336,733)	(6,449,143)	(13,346,378)
الإضافات، أعباء الفترة	(3,176,612)	(1,687,963)	(6,038,601)	(10,903,177)
استبعادات *	12,398			12,398
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	**(6,724,716)**	**(5,024,696)**	**(12,487,744)**	**(24,237,157)**
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2016	**18,058,268**	**4,408,069**	**22,560,708**	**45,027,044**

* تم بيع كراسي خاصة بالمكتب الرئيسي بمبلغ /85,000/ ل.س ، وقد بلغت التكلفة التاريخية لهم /18,368/ل.س والاهتلاك المتراكم /12,398/ل.س لتصبح صافي الارباح الرأسمالية /79,030/ ل.س.

	كما في 31 كانون الأول 2015			
	معدات وأجهزة وأثاث	أجهزة الحاسب الآلي	تحسينات على المأجور	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
التكلفة التاريخية				
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015	7,921,892	5,708,965	10,196,695	23,827,552
الإضافات	3,932,920	3,359,500	4,796,125	12,088,545
استبعادات *	(155,000)	-	-	(155,000)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	11,699,812	9,068,465	14,992,820	35,761,097
الإهتلاك المتراكم				
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015	(2,299,332)	(2,190,555)	(4,435,618)	(8,925,505)
الإضافات، أعباء الفترة	(1,299,959)	(1,146,177)	(2,013,525)	(4,459,661)
استبعادات *	38,788	-	-	38,788
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	(3,560,502)	(3,336,733)	(6,449,143)	(13,346,379)
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2015	8,139,310	5,731,732	8,543,677	22,414,718

* تم استبعاد خزنة النقود الخاصة بفرع حلب لتأكد من هدم مبنى حلب بالكامل حيث بلغت التكلفة التاريخية لها /45,000/ل.س والاهتلاك المتراكم /18,564/ل.س من تاريخ الشراء في 2012/07/11 إلى تاريخ تلف الخزنة واستبعادها في 2015/04/30 لتصبح صافي الخسارة الرأسمالية /26,438/ ل.س.

* تم بيع بطارية 150 آمبير خاصة بالمكتب الرئيسي بتاريخ 2015/08/26 بمبلغ /8,000/ ل.س ،وقد بلغت التكلفة التاريخية لها /110,000/ل.س والاهتلاك المتراكم /20,224/ل.س لتصبح صافي الخسارة الرأسمالية /81,774/ ل.س.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

10 موجودات ثابتة غير مادية (صافي)

	كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)
التكلفة	
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016	3,294,000
إضافات	
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	**3,294,000**
الإطفاء المتراكم	
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2016	(1,832,343)
إضافات ، أعباء الفترة	(678,800)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2016	**(2,511,143)**
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2016	**782,857**

	كما في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
التكلفة	
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015	2,904,000
إضافات	390,000
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	3,294,000
الإطفاء المتراكم	
الرصيد كما في 1 كانون الثاني 2015	(1,252,043)
إضافات ، أعباء الفترة	(580,300)
الرصيد كما في 31 كانون الأول 2015	(1,832,343)
صافي القيمة الدفترية كما في 31 كانون الأول 2015	1,461,657

11 موجودات ضريبية مؤجلة

تم احتساب الموجودات الضريبية المؤجلة الناتجة عن ربح (خسارة) الفترة كمايلي:

	كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	كما في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
صافي الربح (الخسارة) قبل الضريبة	(2,861,260)	(2,795,833)
تضاف النفقات المرفوضة ضريبياً:		
مصروف مخصص الديون المنتجة	2,176,369	1,312,897
فوائد معلقة للديون غير المنتجة		706,871
غرامات المخالفات	1,917,921	85,000
ديون معدومة	132,555	0
الربح (الخسارة) الضريبية	**1,365,585**	(691,065)
معدل الضريبة	25%	25%
ايراد (مصرف) ضريبة الدخل المؤجلة	(341,396)	172,766
موجودات ضريبية مؤجلة كما في بداية الفترة	5,161,849	4,989,084
موجودات ضريبية مؤجلة كما في نهاية الفترة	**4,820,452**	5,161,849

12 الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي

بحسب الفقرة /أ /من المادة /7/ من المرسوم التشريعي رقم 15 لعام 2007 فإن المؤسسة ملزمة بإيداع 5% من رأسمالها كوديعه مجمدة بدون فائدة لدى المصرف المركزي .

	كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	كما في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
وديعة مجمدة – ل.س	29,250,000	29,250,000
الإجمالي	**29,250,000**	29,250,000

13 ذمم دائنة

	كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	كما في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
ضريبة الرواتب والأجور والتعويضات والرسوم المستحقة	2,343,593	1,793,413
مؤسسة التأمينات الاجتماعية	424,571	573,172
ذمم دائنة اخرى	4,461,999	1,165,802
الإجمالي	**7,230,164**	3,532,388

14 مصاريف مستحقة

	كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	كما في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
مصاريف مياه وكهرباء مستحقة	755,905	440,592
مصاريف هاتف وفاكس مستحقة	162,980	126,131
أجور تدقيق واستشارات مستحقة	1,074,995	750,000
رواتب وتعويضات وحوافز مستحقة	2,126,302	2,278,156
أجور قانونية مستحقة	1,244,500	405,000
ايجار مستحق	1,549,908	-
أخرى	410,566	183,141
الإجمالي	**7,325,156**	4,183,019

15 إيرادات مقبوضة مقدماً

	كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	كما في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
فوائد غير مستحقة *	407,592	1,147,323
الإجمالي	**407,592**	1,147,323

* تتمثل بفوائد القروض المقبوضة مقدماً لكل من فرع دمشق واللاذقية وجبلة وطرطوس والتي لم تستحق بعد .

16 رأس مال المؤسسة

يتوزع رأس مال المؤسسة على /5,850,000/ سهم، قيمة كل سهم /100/ل.س وتعود النسبة الأكبر لمؤسسة الأمانة السورية للتنمية بمقدار 78.6% وهو موزع كالتالي:

	كما في 31 كانون الأول 2016			كما في 31 كانون الأول 2015		
	عدد الأسهم	النسبة	قيمة رأس المال	عدد الأسهم	النسبة	قيمة رأس المال
	سهم	%	ل.س	سهم	%	ل.س
مؤسسة الأمانة السورية للتنمية	4,600,000	78.6	460,000,000	4,600,000	78.6	460,000,000
الجمعية العلمية السورية للمعلوماتية	650,000	11.1	65,000,000	650,000	11.1	65,000,000
الهيئة العامة للتشغيل وتنمية المشروعات	600,000	10.3	60,000,000	600,000	10.3	60,000,000
الإجمالي	**5,850,000**	**100**	**585,000,000**	5,850,000	100	585,000,000

17 خسائر متراكمة

	كما في 31 كانون الأول 2016
خسائر عام 2015	(2,623,066)
خسائر عام 2014	(6,781,821)
خسائر عام 2013	(12,733,619)
خسائر عام 2012	(52,950,783)
الإجمالي	**(75,089,289)**

18 الايرادات التشغيلية

	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2015
	(مدققة)	(مدققة)
فوائد دائنة على القروض [1]	81,605,828	58,605,457
فوائد دائنة على القرض الوطني [1]	1,719,350	1,854,145
فوائد دائنة على قرض عمال النقل الجوي [1]	2,466,031	-
عمولات على القروض [2]	12,496,800	8,401,000
فوائد دائنة عن ودائع لدى مصارف	4,543,707	10,578,459
الإجمالي	**102,831,716**	79,439,061

[1] يمثل هذا البند ايرادات الفوائد على جميع أنواع القروض بنسبة 1.25% شهرياً عدا القرض الوطني بنسبة 0.5% شهرياً وقرض عمال النقل الجوي بنسبة 1% شهرياً .

[2] يمثل هذا البند الأجور الإدارية لجميع أنواع القروض بنسبة 2% من قيمة القرض الممنوح ولمرة واحدة عدا القرض الوطني بنسبة 1%.

19 ايرادات أخرى

	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
فوائد وغرامات مستردة	1,735,713	1,057,255
غرامات تأخير	2,885,462	3,150,897
ايرادات متنوعة	2,656,698	333,677
فائض مخصص تدني التسهيلات الائتمانية	1,890,815	-
إلغاء مستحقات إيجار فرع حلب	-	622,635
الإجمالي	**9,168,688**	5,164,463

20 نفقات الموظفين

	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
رواتب وأجور *	(44,973,976)	(34,292,047)
بدلات وعلاوات ومنافع نقدية أخرى	(9,286,967)	(6,471,544)
مساهمة المؤسسة في التأمينات الاجتماعية	(5,776,000)	(4,828,275)
تعويض نهاية الخدمة	(70,588)	(1,389,267)
الإجمالي	**(60,107,531)**	(46,981,133)

* بلغ عدد موظفي المؤسسة ستون موظفاً وموظفة في مختلف أقسام المؤسسة .

21 مصاريف إدارية وعمومية

	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
إيجار [1]	(12,072,183)	(7,646,577)
أتعاب ورسوم قانونية [2]	(1,726,410)	(1,568,650)
استشارات مهنية ومالية وتقنية [3]	(1,987,495)	(3,252,636)
نفقات ورسوم حكومية [4]	(2,338,634)	(1,876,829)
ضيافة	(852,795)	(690,319)
صيانة	(3,971,598)	(812,916)
تأمين	(2,276,474)	(1,031,652)
قرطاسية ومطبوعات واشتراكات	(3,056,431)	(1,760,047)
سفر واقامة وتنقلات	(1,919,440)	(1,932,253)
كهرباء وماء واتصالات	(5,489,257)	(1,886,124)
وقود ومحروقات	(3,369,910)	(1,257,780)
أخرى متنوعة [5]	(4,058,004)	(1,718,595)
الإجمالي	**(43,118,631)**	(25,434,379)

[1] يتوزع بند الإيجار كمايلي :

	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
إيجار المكتب الرئيسي	2,127,805	727,072
إيجار فرع دمشق	2,771,363	1,740,000
إيجار فرع اللاذقية	1,080,105	1,086,534
إيجار مكتب جبلة	1,933,657	1,100,917
إيجار مكتب طرطوس	2,515,834	1,695,295
إيجار السيارات	1,643,419	1,296,759
الإجمالي	**12,072,183**	7,646,577

[2] يمثل بند أتعاب ورسوم قانونية أجور محامي المؤسسة وطوابع ورسوم ووكالات .

[3] يمثل بند الاستشارات المالية والمهنية والتقنية رسوم التدقيق واستشارات تقنية وتعويض سكرتيرة وأمين سر مجلس الإدارة وجميعها عقود مبرمة بموافقة وعلم مجلس الإدارة.

[4] يتوزع بند نفقات ورسوم حكومية مابين تسجيل عقود الموظفين والمتعاقدين وطوابع ورسوم حكومية أخرى .

[5] تمثل المصاريف الأخرى المتنوعة مصاريف تدريب للموظفين ونظافة وشحن وحوالات ودعم فني ورخصة مضاد فيروسات وعقوبات وبطاقات أعمال ومصاريف أخرى.

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

22 حصة السهم الأساسية و المخففة

	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
صافي ربح (خسارة) بعد الضريبة	(3,202,656)	(2,623,066)
الوسطي المرجح لعدد الأسهم *	5,850,000	5,265,890
حصة السهم الأساسية والمخففة	**(0.55)**	(0.50)

* تم احتساب المتوسط المرجح لعدد الأسهم لعام 2015 كما يلي :

	عدد الأسهم المكتتب بها	الفترة / اليوم	المتوسط المرجح لعدد الأسهم
عدد الأسهم في بداية الفترة	3,650,000	365	3,650,000
أسهم الزيادة المكتتب بها			
في 6 نيسان 2015	2,000,000	269	1,473,973
في 16 نيسان 2015	200,000	259	141,918
عدد الأسهم في نهاية الفترة	**5,850,000**		**5,265,890**

23 قائمة التدفقات النقدية (الزيادة)/النقص في صافي التسهيلات الائتمانية)

تم احتساب (الزيادة)/النقص في صافي التسهيلات الائتمانية على الشكل التالي :

	كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)
صافي التسهيلات الائتمانية كما في 1 كانون الثاني 2016	272,192,557
ينـزل :صافي التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2016:	(406,750,702)
يضاف : فائض مخصص تدني التسهيلات الائتمانية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016	1,890,815
ينزل : مصروف ديون معدومة	(132,555)
الزيادة في التسهيلات الائتمانية	**(132,799,885)**

	كما في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
صافي التسهيلات الائتمانية كما في 1 كانون الثاني 2015	241,365,457
ينـزل :صافي التسهيلات الائتمانية كما في 31 كانون الأول 2015:	(272,192,557)
ينـزل :مخصص تدني التسهيلات الائتمانية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2015:	(9,835,673)
الزيادة في التسهيلات الائتمانية	(40,662,772)

24 قائمة التدفقات النقدية (رصيد النقدية ومافي حكمها)

يتوزع رصيد النقدية بنهاية الفترة على الشكل التالي :

	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
نقد في الصندوق إيضاح رقم (4)	16,750	3,616,136
أرصدة لدى المصارف إيضاح رقم (5)	14,834,737	46,004,662
رصيد النقدية ومافي حكمها بنهاية الفترة	**14,851,487**	49,620,798

25 إدارة المخاطر :

إن أنشطة المؤسسة تحتوي على عدد من المخاطر ولهذا فإن إدارة المخاطر بشكل فعال تعتبر الأساس في المحافظة على متانة المؤسسة وربحيتها .

إن عملية إدارة المخاطر تشمل التعرف ، القياس ، الإدارة و الرقابة المستمرة على المخاطر المالية وغير المالية التي من الممكن أن تؤثر بشكل سلبي على أداء المؤسسة وسمعتها ، إضافة إلى ضمان توزيع فعال لرأس المال لتحقيق المعدل الأمثل للعوائد مقابل المخاطر .

تندرج مخاطر المؤسسة تحت الأنواع الرئيسية التالية :

أ . مخاطر الائتمان
ب . مخاطر السوق
ج . مخاطر السيولة
د . المخاطر التشغيلية
هـ . مخاطر الأعمال

أ– مخاطر الائتمان :

مخاطر الائتمان هي المخاطر التي تنشأ في حال تخلف المقترضين عن الوفاء بالتزاماتهم نتيجة صعوبات مالية ، وتقوم المؤسسة بمراقبة هذه المخاطر من خلال متابعة مخاطر الإقراض وحصر العمليات والتقييم المستمر للوضع المالي للجهات المقترضة المعنية .

إن التركيز في مخاطر الإقراض ينشأ عندما يكون عدد من الجهات المقترضة مرتبط بعمليات ونشاطات متشابهة أو في مناطق جغرافية محددة أو لهم نشاطات اقتصادية لها ميزات متشابهة قد تؤثر على إمكانياتهم للقيام بواجباتهم التعاقدية ، إن التركيز في مخاطر الإقراض يدل على مدى تأثر أداء المؤسسة بالتطورات اللاحقة في قطاعات أو مناطق جغرافية معينة .

1– إدارة مخاطر الائتمان

إن مجلس الإدارة هو المسؤول عن وضع السياسات الخاصة بإدارة مخاطر الائتمان للمؤسسة ، إن لجنة إدارة المخاطر في المكتب الرئيسي تقوم بالرقابة و المحافظة على مخاطر الائتمان ضمن الحدود التي وضعها مجلس الإدارة ،كما يوجد في كل فرع لجنة إقراض مسؤولة عن مراقبة مخاطر الائتمان على مستوى الفرع .

2– سياسات مواجهة مخاطر الائتمان

تقوم المؤسسة بإدارة مخاطر الائتمان من خلال تنويع وتوزيع نشاطاتها الإقراضية للتأكد من عدم وجود تركيز غير مبرر مع أشخاص أو مجموعة أشخاص في قطاعات اقتصادية أو مناطق معينة ،إضافة إلى حصول المؤسسة على ضمانات مناسبة من العملاء .
إن الضمانات الأساسية في منح أي قرض هي حسن اختيار العميل والتقييم الصحيح لمشروعه والاستعلام عنه وعن خلفيته المالية والاجتماعية بشكل كاف ، إلا أنه لا بد من وجود ضمانات قانونية وذلك لتحصيل القرض في حال تأخر العميل عن السداد .

يجب على العميل تقديم واحد أو أكثر من هذه الضمانات التالية على أن تكون قيمة الضمانة مساوية لقيمة أصل القرض بالإضافة إلى قيمة الفوائد :

- سند دين موثق لدى الكاتب بالعدل .
- كفالة راتب موظف (قطاع حكومي أو خاص).
- رهن سيارة .
- كفيل اجتماعي .
- رهن ذهب .

كما تتبع المؤسسة نظاماً خاصاً في منح التسهيلات الائتمانية بحيث تمر عملية منح القرض لأكثر من مستوى وتوزيع هذه التسهيلات من حيث العميل الواحد والموقع الجغرافي لاختيار العملاء وتقييم موجوداتهم واقتراح التسهيلات الائتمانية المناسبة وهذه العملية تعتبر الخطوة الأولى لمواجهة مخاطر الائتمان .

التعرضات لمخاطر الائتمان (بعد مخصص التدني وقيل الضمانات ومخففات المخاطر الأخرى)

يتكون هذا البند مما يلي :

	كما في 31 كانون الأول 2016 (مدققة)	كما في 31 كانون الأول 2015 (مدققة)
بنود داخل الميزانية		
النقد والأرصدة والودائع لدى المصارف والمؤسسات المصرفية	14,851,487	164,620,798
صافي التسهيلات الائتمانية	406,750,702	272,192,557
ذمم مدينة أخرى	20,488,423	23,971,860
الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي	29,250,000	29,250,000
الإجمالي	**471,340,612**	490,035,216

ب– مخاطر السوق :

هي المخاطر التي تؤثر على القيم العادلة أو التدفقات النقدية المستقبلية للأدوات المالية نتيجة التغيرات في أسعار السوق كنسب الفوائد وأسعار الصرف الأجنبية والأوراق المالية , لا تزال هذه المخاطر ضمن حدودها الدنيا لدى المؤسسة نظراً لمحدودية الأنشطة ذات العلاقة .

مخاطر أسعار الفائدة

إن المؤسسة معرضة لمخاطر مرتبطة بتأثير تغيرات أسعار الفائدة على وضع المؤسسة المالي وتدفقاتها النقدية ، وتنشأ مخاطر معدلات الفوائد نتيجة عدم التوازن فيما بين الموجودات والمطاليب التي تستحق أو تخضع لتغيير في معدلات الفائدة بتواريخ معينة .

تتمة مخاطر أسعار الفائدة

كما في 31 كانون الأول 2016

	دون الشهر	من شهر حتى ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر حتى ستة أشهر	من ستة أشهر إلى السنة	من سنة إلى سنتين	أكثر من سنتين	بنود غير حساسة	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الموجودات								
نقد في الصندوق							16,750	16,750
أرصدة لدى المصارف							7,834,737	7,834,737
ودائع لدى مصارف	7,000,000							7,000,000
صافي التسهيلات الائتمانية للأفراد	45,551,510	125,076,885	100,557,006	74,034,699	61,530,601			406,750,702
ذمم مدينة أخرى							20,488,423	20,488,423
موجودات ثابتة مادية (صافي)							45,027,044	45,027,044
موجودات ثابتة غير مادية (صافي)							782,857	782,857
موجودات ضريبية مؤجلة							4,820,452	4,820,452
الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي							29,250,000	29,250,000
مجموع الموجودات	**52,551,511**	**125,076,885**	**100,557,006**	**74,034,699**	**61,530,601**	**0**	**108,220,264**	**521,970,966**
المطالب وحقوق المساهمين								
ذمم دائنة							7,230,164	7,230,164
مصاريف مستحقة							7,325,156	7,325,156
مطالب أخرى							407,592	407,592
مجموع المطالب	0	0	0	0	0	0	14,962,911	14,962,911
صافي حقوق المساهمين							507,008,055	507,008,055
مجموع المطالب وحقوق المساهمين	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**521,970,966**	**521,970,966**
فجوة إعادة تسعير الفائدة	**52,551,511**	**125,076,885**	**100,557,006**	**74,034,699**	**61,530,601**	**0**	**(413,750,702)**	**0**
فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	**52,551,511**	**177,628,396**	**278,185,402**	**352,220,101**	**413,750,702**	**413,750,702**	**0**	**0**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

كما في 31 كانون الأول 2015

	دون الشهر	من شهر حتى ثلاثة أشهر	من ثلاثة أشهر حتى ستة أشهر	من ستة أشهر إلى السنة	من سنة إلى سنتين	أكثر من سنتين	بنود غير حساسة	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الموجودات								
نقد في الصندوق							3,616,136	3,616,136
أرصدة لدى المصارف							16,004,662	16,004,662
ودائع لدى مصارف		30,000,000	35,000,000	80,000,000				145,000,000
صافي التسهيلات الائتمانية للأفراد	42,659,015	80,350,091	62,690,485	46,738,328	39,754,638			272,192,557
ذمم مدينة أخرى							23,971,860	23,971,860
موجودات ثابتة مادية (صافي)							22,414,718	22,414,718
موجودات ثابتة غير مادية (صافي)							1,461,657	1,461,657
موجودات ضريبية مؤجلة							5,161,849	5,161,849
الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي							29,250,000	29,250,000
مجموع الموجودات	42,659,015	110,350,091	97,690,485	126,738,328	39,754,638	0	101,880,883	519,073,440
المطاليب وحقوق المساهمين								
ذمم دائنة							3,532,388	3,532,388
مصاريف مستحقة							4,183,019	4,183,019
مطاليب أخرى							1,147,323	1,147,323
مجموع المطاليب	0	0	0	0	0	0	8,862,730	8,862,730
صافي حقوق المساهمين							510,210,710	510,210,710
مجموع المطاليب وحقوق المساهمين	0	0	0	0	0	0	519,073,440	519,073,440
فجوة إعادة تسعير الفائدة	42,659,015	110,350,091	97,690,485	126,738,328	39,754,638	0	(417,192,557)	0
فجوة إعادة تسعير الفائدة التراكمية	42,659,015	153,009,106	250,699,591	377,437,919	417,192,557	417,192,557	0	0

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

مخاطر أسعار الفائدة (تحليل الحساسية)

تنجم مخاطر أسعار الفائدة عن احتمال تأثير التغيرات في أسعار الفائدة على أرباح المؤسسة أو على قيمة الأدوات المالية، تتعرض المؤسسة لمخاطر أسعار الفائدة نتيجة لعدم توافق أو لوجود فجوة في مبالغ الموجودات والمطاليب حسب الآجال الزمنية المتعددة أو إعادة مراجعة أسعار الفوائد في فترة زمنية معينة وتقوم المؤسسة بإدارة هذه المخاطر عن طريق مراجعة أسعار الفوائد على الموجودات والمطاليب.

تتضمن سياسة إدارة الأصول والالتزامات حدود لحساسية أسعار الفائدة ويقوم مجلس الإدارة بإدارة الموجودات والمطاليب وذلك من خلال دراسة مخاطر أسعار الفائدة ويتم دراسة الفجوات في استحقاقات الموجودات والمطاليب ومدى تأثرها بأسعار الفائدة السائدة والمتوقعة ومقارنتها بالحدود الموافق عليها وتطبيق استراتيجيات التحوط إذا لزم الأمر.

ويتم الحد من أية آثار سلبية قد تحدث نتيجة ارتفاع أو انخفاض أسعار الفائدة من خلال استراتيجيات إدارة المخاطر ويتم مراقبة فجوات الفوائد بشكل مستمر ومقارنتها مع الفجوات الموافق عليها ضمن سياسات المؤسسة.

كما في 31 كانون الأول 2016

	الفجوة التراكمية	**حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)**
	ل.س	**ل.س**
الزيادة بسعر الفائدة بنسبة (2%) ل.س	413,750,702	8,275,014
النقصان بسعر الفائدة بنسبة (2%) ل.س	413,750,702	(8,275,014)

كما في 31 كانون الأول 2015

	الفجوة التراكمية	حساسية إيراد الفائدة (الأرباح والخسائر)
	ل.س	ل.س
الزيادة بسعر الفائدة بنسبة (2%) ل.س	417,192,557	8,343,851
النقصان بسعر الفائدة بنسبة (2%) ل.س	417,192,557	(8,343,851)

مخاطر تحويل العملات (تحليل الحساسية)

إن المؤسسة غير معرضة لمخاطر العملات لعدم وجود أي ارصدة لديها بالعملة الأجنبية .

التركز في مخاطر العملات الأجنبية

	كما في 31 كانون الأول 2016			كما في 31 كانون الأول 2015		
	ليرة سورية	دولار أمريكي مايعادل ليرة سورية	المجموع	ليرة سورية	دولار أمريكي مايعادل ليرة سورية	المجموع
الموجودات النقدية						
نقد في الصندوق	16,750		16,750	3,616,136		3,616,136
أرصدة لدى المصارف	14,834,737		14,834,737	46,004,662		46,004,662
ودائع لدى المصارف	-		-	115,000,000		115,000,000
صافي التسهيلات الائتمانية للأفراد	406,750,702		406,750,702	272,192,557		272,192,557
ذمم مدينة أخرى	20,488,423		20,488,423	23,971,860		23,971,860
الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي	29,250,000		29,250,000	29,250,000		29,250,000
إجمالي الموجودات النقدية	**471,340,612**	**0**	**471,340,612**	490,035,216	0	490,035,216
المطاليب وحقوق المساهمين النقدية						
ذمم دائنة	7,230,164		7,230,164	3,532,388		3,532,388
مصاريف مستحقة	7,325,156		7,325,156	4,183,019		4,183,019
مطاليب أخرى	407,592		407,592	1,147,323		1,147,323
إجمالي المطاليب النقدية	14,962,911	0	14,962,911	8,862,730	0	8,862,730
صافي حقوق المساهمين	507,008,055	0	507,008,055	510,210,710	0	510,210,710
مجموع المطاليب وحقوق المساهمين النقدية	**521,970,966**	**0**	**521,970,966**	519,073,440	0	519,073,440
صافي التركز داخل المركز المالي	**(50,630,354)**	0	**(50,630,354)**	(29,038,224)	0	(29,038,224)

ج–مخاطر السيولة :

تنشأ مخاطر السيولة من عدم قدرة المؤسسة على توفير التمويل اللازم لتأدية إلتزاماتها في تواريخ استحقاقاتها أو تمويل نشاطاتها بدون تحمل تكاليف مرتفعة أو حدوث خسائر .

تتضمن إجراءات إدارة مخاطر السيولة مايلي :

- تنويع مصادر التمويل (تسعى إدارة المؤسسة للاعتماد على زيادة الأموال الخاصة للمؤسسة عن طريق المساهمين الأساسيين) .
- تحليل آجال استحقاقات الموجودات والمطاليب ومراقبتها .
- تقوم المؤسسة بدراسة سيولة موجوداتها ومطاليبها إضافة إلى أي تغيرات تحدث على موجوداتها ومطاليبها بشكل دوري .

ج- مخاطر السيولة (تتمة) :

يلخص الجدول أدناه توزيع الالتزامات (غير المخصومة) على أساس الفترة المتبقية للاستحقاق التعاقدي وذلك وفقاً لقرار مجلس النقد والتسليف رقم (588 / م ن/ ب 4) تاريخ 22 تشرين الثاني 2009 :

كما في 31 كانون الأول 2016

	أقل من ثمانية أيام	دون الشهر	من شهر حتى ثلاثة أشهر	من ثلاثة حتى ستة أشهر	من ستة أشهر إلى السنة	من سنة إلى سنتين	أكثر من سنتين	بدون استحقاق	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الموجودات									
نقد في الصندوق	16,750								16,750
أرصدة لدى المصارف		7,834,737							7,834,737
ودائع لدى المصارف		7,000,000							7,000,000
صافي التسهيلات الائتمانية للأفراد		45,551,510	125,076,885	100,557,006	74,034,699	61,530,601			406,750,701
ذمم مدينة أخرى		53,907	1,898,231	1,899,506		16,636,778			20,488,423
موجودات ثابتة مادية (صافي)								45,027,044	45,027,044
موجودات ثابتة غير مادية (صافي)								782,857	782,857
موجودات ضريبية مؤجلة								4,820,452	4,820,452
الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي								29,250,000	29,250,000
مجموع الموجودات	**16,750**	**60,440,154**	**126,975,117**	**102,456,512**	**74,034,699**	**78,167,379**	**0**	**79,880,354**	**521,970,966**
المطالب وحقوق المساهمين									
ذمم دائنة		7,230,164							7,230,164
مصاريف مستحقة			7,325,156						7,325,156
مطالب أخرى		407,592							407,592
مجموع المطالب	**0**	**7,637,756**	**7,325,156**	**0**	**0**	**0**	**0**	**0**	**14,962,911**
صافي حقوق المساهمين								507,008,055	507,008,055
مجموع المطالب وحقوق المساهمين	0	7,637,756	7,325,156	0	0	0	0	507,008,055	**521,970,966**
فجوة الاستحقاق	**16,750**	**52,802,399**	**119,649,961**	**102,456,512**	**74,034,699**	**78,167,379**	**0**	**(427,127,700)**	**0**

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

كما في 31 كانون الأول 2015

	أقل من ثمانية أيام	دون الشهر	من شهر حتى ثلاثة أشهر	من ثلاثة حتى ستة أشهر	من ستة أشهر إلى السنة	من سنة إلى سنتين	أكثر من سنتين	بدون استحقاق	المجموع
	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س	ل.س
الموجودات									
نقد في الصندوق	3,616,136								3,616,136
أرصدة لدى المصارف		16,004,662							16,004,663
ودائع لدى المصارف			30,000,000	35,000,000	80,000,000				145,000,000
صافي التسهيلات الائتمانية للأفراد		42,659,015	80,350,091	62,690,485	46,738,328	39,754,638			272,192,557
ذمم مدينة أخرى		177,177	8,193,622	2,992,034	1,043,124	11,565,903			23,971,860
موجودات ثابتة مادية (صافي)								22,414,718	22,414,718
موجودات ثابتة غير مادية (صافي)								1,461,657	1,461,657
موجودات ضريبية مؤجلة								5,161,849	5,161,849
الوديعة المجمدة لدى المصرف المركزي								29,250,000	29,250,000
مجموع الموجودات	3,616,136	58,840,854	118,543,713	100,682,519	127,781,452	51,320,541	0	58,288,225	519,073,440
المطاليب وحقوق المساهمين									
ذمم دائنة			2,969,907	562,481					3,532,388
مصاريف مستحقة			4,183,019						4,183,019
مطاليب أخرى		1,147,323							1,147,323
مجموع المطاليب	0	1,147,323	7,152,926	562,481	0	0	0	0	8,862,730
صافي حقوق المساهمين								510,210,710	510,210,710
مجموع المطاليب وحقوق المساهمين	0	1,147,323	7,152,926	562,481	0	0	0	510,210,710	519,073,440
فجوة الاستحقاق	3,616,136	57,693,531	111,390,787	100,120,038	127,781,452	51,320,541	0	(451,922,485)	(0)

تشكل الإيضاحات المرفقة من 1 إلى 28 جزءاً من هذه البيانات وتقرأ معها

د- مخاطر التشغيل :

تمثل مخاطر التشغيل الخسائر التي يمكن للمؤسسة أن تتكبدها نتيجة خلل في السياسات وإجراءات العمل ، والعنصر البشري ، الأنظمة المالية والبنية التكنولوجية ، إضافة إلى وقوع حوادث خارجية ، ويتم قياس هذه المخاطر باستخدام منهجيات إحصائية تنسجم مع طبيعة عمليات المؤسسة . لا يمكن للمؤسسة إزالة جميع مخاطر التشغيل ولكن يمكن إدارة هذه المخاطر عبر نظام رقابة شامل ومتابعة الأخطار المحتملة .

هـ -مخاطر الأعمال :

تنشأ مخاطر الأعمال من عدة عوامل تؤثر على المؤسسة منها الأخطار الناتجة عن الظروف السياسية والاقتصادية المحيطة والتي تحمل في طياتها العديد من المؤشرات السلبية على نتائج الأعمال . تقوم إدارة المؤسسة بتقييم تلك المخاطر بشكل مستمر و إتخاذ الإجراءات المناسبة للتقليل بقدر الإمكان من أثرها على نتائج الأعمال والوضع المالي للمؤسسة .

26 إدارة رأس المال

تحافظ المؤسسة على رأس المال المناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطتها المختلفة ، تلتزم المؤسسة بالمحافظة على معدلات تفوق الحد الأدنى لمتطلبات كفاية رأس المال والبالغة 12% حسب تعليمات مصرف سورية المركزي (قرار مجلس النقد والتسليف رقم 589 /م ن / ب 4 تاريخ 22 تشرين الثاني 2009) ووفقاً لنماذج القرار رقم 253 / م ن / ب 4 / بتاريخ 24 كانون الثاني 2007 .

تدير المؤسسة هيكلية رأسمالها وتجري التعديلات عليها في ضوء التغيرات التي تطرأ على الظروف الاقتصادية ووصف المخاطر في أنشطتها بما يتوافق مع تعليمات السلطات الرقابية بهذا الخصوص .

كفاية رأس المال :

يتضمن هذا البند مايلي :

	كما في 31 كانون الأول 2016	كما في 31 كانون الأول 2015
رأس المال المكتتب به	585,000,000	585,000,000
إعانات الدولة	300,000	300,000
صافي الأرباح (الخسائر) المتراكمة	(78,291,945)	(75,089,290)
صافي الموجودات الثابتة غير المادية	(782,857)	(1,461,657)
صافي الأموال الخاصة الأساسية	506,225,198	508,749,053
الأموال الخاصة للمساندة	-	-
صافي الأموال الخاصة	506,225,198	508,749,053
مجموع الموجودات المرجحة بالمخاطر الائتمانية، مخاطر السوق والمخاطر التشغيلية	584,756,754	434,940,084
مجموع الموجودات والمطاليب خارج الميزانية المرجحة بالمخاطر		-
نسبة كفاية رأس المال %	**86.57%**	116.97%

تحافظ المؤسسة على رأس مال مناسب لمواجهة المخاطر التي تلازم أنشطتها المختلفة وهي قادرة على مواجهة مخاطر الائتمان والتشغيل التي تخص أنشطتها الحالية أما ما يخص مخاطر السوق والمتمثلة بمخاطر أسعار الفائدة فانها ترتبط بقرارات مجلس النقد والتسليف ولا تؤدي الى تقلبات كبيرة في الأسعار خاصة وأن جميع أصول المؤسسة وإيداعاتها هي بالعملة المحلية ، وهو ما أدى إلى زيادة بقيمة الموجودات المرجحة بالمخاطر نسبة الى صافي الأموال الخاصة وتحقيق معدل كفاية رأس المال 86.57%

27 قضايا ونزاعات :

قامت المؤسسة برفع دعوى قضائية بمحكمة الجزاء الثانية في اللاذقية أساس رقم / 6248 / 2014 على المدعى عليه / مصعب سلايمة / مدير فرع اللاذقية و /فراس يوسف / امين صندوق فرع اللاذقية بتهمة سرقة الأموال وإساءة الائتمان حيث بلغ النقص في صندوق الفرع /90,177 /ل.س خلال شهر حزيران لعام 2013 وتم إغلاق النقص في حينه وبعد انعقاد عدة جلسات قررت المحكمة إحالة الملف إلى النيابة العامة لتحريك دعوى الحق العام ضد المدعى عليهم بجرم الاختلاس إضافة إلى الجرم المدعى به، وحددت الجلسة القادمة بتاريخ 2017/06/1.

ولايوجد أي دعوى مقامة ضد المؤسسة حتى تاريخ إصدار هذه البيانات المالية.

28 الموافقة على البيانات المالية

وافق مجلس الإدارة على إصدار البيانات المالية للفترة المنتهية في 31 كانون الأول 2016 في اجتماعه المنعقد بتاريخ 30 / 5 / 2017